مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (6) العدد (5) 2022
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (6) No. (5) 2022

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية إعادة الاعمار في سورية

الدكتورة رولا غازي اسماعيل*
الدكتور دريد العيسى**
رانيا محجازي***

(تاريخ الإيداع 22 / 2 / 2022. قُبِل للنشر في 27 / 7 / 2022)

الملخص

زادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بشكل كبير وخاصة في البلدان النامية التي تحتاج الى رؤوس اموال ضخمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية فيها بالاضافة الى توفير التكنولوجيا وفرص العمل لديها مما ساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة فيها.

لذلك تاتي اهمية البحث من خلال دراسة الوضع الراهن في سورية وتراجع في العملية التنموية فيها وبالتالي ايجاد خطة اعمار تناسب الوضع الاقتصادي والاجتماعي فيها تكمن في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر للمساهمة في عملية اعادة الاعمار ، هدف البحث الى دراسة واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في سورية ودوره في عملية اعادة الاعمار وما هي العوامل التي تساعد على ذلك.

توصل البحث الى نتائج عديدة أهمها ان الاستثمار الاجنبي المباشر ساهم في رفع مستوى التنمية الاقتصادية في كثير من الدول بما يتناسب مع الاصلاحات الهيكلية التي قامت بها ، كذلك يعد الاستقرار السياسي والاقتصادي احد اهم العوامل التي يتوقف عليها قرار الاستثمار لذلك كان لابد من الاستمرار في عملية الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي و إزالة جميع المعوقات التي تحول دون ذلك

الكلمات المفتاحية :

الاستثمار الاجنبي المباشر ، عملية اعادة الاعمار

* أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية - سورية
** مدرس - قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية - سورية
***طالبة دراسات عليا (دكتوراه)- قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية - سورية

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (6) العدد (5) 2022
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (6) No. (5) 2022

The role of foreign direct investment in the reconstruction process in Syria

Dr.Roula Ismail*
Dr.Duraed Alissa**
Rania Mohjazi***

(Received 22 / 2 / 2022. Accepted 27 / 7 / 2022)

ABSTRACT

The importance of foreign direct investment in the world has increased greatly, especially in developing countries that need huge capital to finance their economic development process, in addition to providing technology and job opportunities for them, which contributed to increasing the rate of economic growth and improving the standard of living in them.

Therefore, the importance of research comes through studying the current situation in Syria and retreating in the development process therein, and thus finding a reconstruction plan that suits the economic and social situation in it, which lies in attracting foreign direct investment to contribute to the reconstruction process. The aim of the research is to study the reality of foreign direct investment in Syria and its role in the process Reconstruction and what are the factors that help that.

The research reached many results, the most important of which is that foreign direct investment has contributed to raising the level of economic development in many countries in line with the structural reforms they have undertaken, as well as political and economic stability is one of the most important factors on which the investment decision depends, so it was imperative to continue the reform process. Economic, social, and removal of all obstacles that prevent this

Key Words :

Foreign direct investment, reconstruction process

*Associate Professor.Department of Economics and planning, Faculty of Economics , Tishreen University , Latakia , Syria

**Assistant Professor.Department of Economics and planning, Faculty of Economics , Tishreen University , Latakia , Syria

***Postgraduate Sudent, .Department of Economics and planning, Faculty of Economics , Tishreen University , Latakia , Syria

المقدمة

في ظل ما يشهده العالم من مظاهر العولمة التي تدعو إلى إزالة الحدود بين الدول وتحرير التجارة وفي ظل التطورات الاقتصادية التي عرفتها الساحة الدولية احتل الاستثمار الأجنبي المباشر مكانة مهمة على المستوى العالمي وفي أغلب المجالات ، فهو يعتبر من أهم النشاطات الاقتصادية الدولية المنتهجة من أجل المساهمة في التنمية المحلية للبلد المضيف وزيادة توسع الأسواق الخارجية للمستثمر الأجنبي . لذلك ظهر التنافس حول استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل مختلف دول العالم النامية والمتقدمة فقد سارعت الدول النامية بالرغم من الاضطرابات الاقتصادية التي عانت منها نحو الالتحاق بركب الاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك بوضع مختلف الحلول الكفيلة بتقليل فجوة النمو بينها وبين الدول المتقدمة من خلال السعي نحو تجسيد المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر لأجل تحفيز نموه الاقتصادي والمساهمة في تحسين المعيشة فيها.

ومن منطلق أن سورية تعاني من تداعيات الظروف الحالية توجد عدة تحديات تنموية واقتصادية واجتماعية تتمثل بتدمير كل مقومات الاقتصاد كهدم البنى التحتية وشل معظم قطاعاته السلعية والخدمية فهي تتطلب اعتماد استراتيجية تنموية لتخرج من أزمتها كذلك اعتماد سياسات وبرامج تتلاءم مع الظروف والإمكانات المتاحة .

هنا يمكن أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في مواجهة هذه التحديات وإعادة تأهيل الاقتصاد للمساهمة في تحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها لذلك كان لابد من معرفة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية لتحديد مدى مساهمته في التنمية الاقتصادية زيادة معدل النمو الاقتصادي فيها.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من الوضع الراهن الذي تعيشه سورية وما تعانيه من نقص في الموارد الاقتصادية والبشرية وتراجع في عملية التنمية الاقتصادية لذلك كان لابد من إيجاد خطة إعادة اعمار مجدية تتمثل بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من مزاياه في رفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

أهداف البحث

1–دراسة أهمية ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

2_ دراسة تجارب بعض الدول في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

3– دراسة ابعاد ومتطلبات إعادة الاعمار

4_دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية

5_دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية وعملية إعادة الاعمار في سورية

الدراسات السابقة

(العيد ، 2011) تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة تونس الجزائر المغرب.

جاءت أهمية الدراسة من ادراك حقيقة أن الاستثمار الاجنبي المباشر يعد الوسيلة المثلى في تغطية العجز التمويلي بالدول النامية مقارنة مع التدفقات الأخرى لرأس المال . هدفت الدراسة إلى تحديد مدى فائدة وجدوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة على الدول المضيفة في تدعيم اتباع نهج التنمية المستدامة ورفع معدلات نموها من خلال مقارنة

وتحليل وضع دول المغرب العربي ومقدار القيمة المضافة المتشكلة من استقطاب هذه الاستثمارات على التنمية المستدامة ، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج الاحصائي المقارن لمقارنة وتحليل الآثار المترتبة عن الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الاقتصاديات المدروسة . توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الاجنبي المباشر يلعب دوراً مهماً في مساندة ودعم النمو الاقتصادي للدول المضيفة بما يوفره من خبرات ادراية وتنظيمية ونقل للتكنولوجيا الحديثة وتعزيز القدرة التصديرية ورفع القدرات التشغيلية وتحسين الاجور وتطوير كفاءة العمالة المحلية ،كذلك انخفاض نصيب الدول المغاربية من اجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر بسبب انخفاض القدرة الاستعابية القطاعية للاقتصاديات المغاربية على استقبال المزيد من الاستثمارات

(فرحي ، 2013) أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين تركيا مصر الجزائر.

جاءت أهمية الدراسة من خلال تحديد عوامل استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية والاستفادة من تجارب كل من الصين تركيا ومصر في قدرتها على تكييف وتطوير سياساتها وهياكلها الاقتصادية حتى اصبحت من المواقع الاكثر جاذبية للاستثمار الاجنبي المباشر. هدفت الدراسة الى تحديد سياسات جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في مختلف الدول محل الدراسة وتحليل العناصر المحددة لتدفق واستقطاب هذه الاستثمارات وبيان مدى أهميتها وأثرها الاقتصادي على البلدان النامية . اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التحليلي المقارن لمقارنة وضع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول محل الدراسة . توصلت الدراسة الى ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي في ارتفاع متزايد وان الدول المتقدمة تسيطر على النصيب الاكبر منها أما حصة الدول النامية تميزت بالتذبذب وأن هناك تفاوت كبير في توزيع الاستثمار الاجنبي المباشر في ما بينها. تعد عوامل الجذب كالاستقرار السياسي والقرب من الاسواق واتساع حجم السوق والاستقرار الاقتصادي الكلي من الشروط الضرورية والمسبقة لتهيئة البيئة المشجعة على الاستثمار ، يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية باعتباره وسيلة تمويل فعالة ومكملة للاستثمار المحلي .

الاختلاف عن الدراسات السابقة

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في العديد من النقاط منها دراسة محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وتحديد عوامل جذبه وتختلف عنها في كون الدراسة الحالية تتم على الاقتصاد السوري ومدى تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على عملية اعادة الاعمار في سورية .

مشكلة البحث

تعرضت سورية لحرب قاسية وعقوبات اقتصادية دولية استنفدت من خلالها الكثير من مواردها و كبدتها خسائر فادحة في مختلف القطاعات الاقتصادية لذلك كان لا بد من البحث عن حلول مجدية ودراسة الطرق المثلى لإعادة الإعمار من أجل رفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها وزيادة معدل النمو الاقتصادي وكانت إحدى هذه الحلول الاستثمار الأجنبي المباشر الذي قام بدور كبير في استعادة بعض الدول التي تعرضت لمثل هذه الظروف لقوتها وواكبت التقدم والتطور من جديد فيها. تكمن مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

ماهو دور الاستثمار الأجنبي المباشر في إعادة الاعمار في سورية؟

فرضية البحث

توجد علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية إعادة الاعمار في سورية

متغيرات البحث

المتغير المستقل : الاستثمار الاجنبي المباشر ، المتغير التابع : الناتج المحلي الاجمالي

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة محددات الاستثمار الاجنبي المباشر أولاً ثم متطلبات عملية إعادة الإعمار ثانياً بالإضافة الى تحليل واقع الاستثمار في سورية وكيفية ايجاد الطرق المناسبة لتحسين مناخ الاستثمار ليساهم في عملية إعادة الإعمار في سورية وذلك بالاستناد على البيانات المتوفرة وتقارير مجموعة البنك الدولي وهيئة الاستثمار السورية .

أولاً : الاستثمار الاجنبي المباشر

١ _ تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في القطر الام (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار)وتعرف الشركة الأم (المستثمر الأجنبي) على أنه تلك الشركة التي تمتلك أصولا في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لقطر آخر غير القطر الام وتأخذ شكل حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة للشركات المحلية أو ما يعادلها للشركات الأخرى .

2-أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

– يعد أحد مصادر رأس المال والخبرات الإدارية الحديثة ، ووسيلة لتوطين التكنولوجيا والنفاذ للأسواق الخارجية.

– يعد مورداً مهماً من الموارد المالية الضرورية للتنمية حيث ان الاقتصاد بحاجة ماسة للاستثمار بمختلف أشكاله ونظراً لعدم قدرة الرأسمال الوطني على النهوض لإعمار البلاد لابد من اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

–يعد مصدراً مهماً لجذب القطع الأجنبي اللازم لتأمين احتياجات استيراد والمنتجات وتأمين خدمة الديون كما يؤدي إلى تخفيض العجز الكبير في الميزان التجاري عن طريق انتاج سلع لغرض التصدير لإحلال الواردات

– إن استقدام الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في زيادة إنتاجية رأس المال والأرباح وفي مواجهة أشكال المنافسة المحتملة كّلها ، وفي إيجاد فرص عمل وفي استغلال الموارد المحلية بهدف تزويد السوق الداخلي والخارجي بالسلع . – يؤدي إلى تحسين الدخول لخلق فرص عمل جديدة وبالتالي تحسين المستوى المعيشي وخفض معدلات البطالة . _ كل تجارب البلدان النامية تشير إلى نجاح الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية إعادة الاعمار ولا يوجد أي مبرر من التخوف من الانفتاح على ذلك الاستثمار(الجندي ،2010)

3-محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

المحددات السياسية (المخاطر التنظيمية ،العنف السياسي ، الاستقرار السياسي والأمني)

المحددات الاقتصادية وتقسم الى عوامل السوق وعوامل الموارد وعوامل الكفاءة وهي (سياسات اقتصادية كلية مستقرة ، معدل النمو الاقتصادي ، حجم السوق ، معدل التضخم ، متوسط دخل الفرد ، إنتاجية عنصر قوة العمل وكفاءة العاملين ، تنمية الموارد البشرية و التطوير التكنولوجي ، البنية التحتية للاقتصاد ، مدى توفر المواد الأولية ، الحوافز الاستثمارية

المقدمة ، ضعف التسهيلات المصرفية وتدني سعر الفائدة في البنوك التجارية، سياسات تحرير التجارة و الإصلاح والانفتاح نحو الخارج ارتفاع حجم الصادرات في الميزان التجاري ، زيادة مديونية البلد للعالم الخارجي وآثارها على تقييد حركة رأس المال ومؤشرات الحرية االقتصادي والانفتاح والتكامل الاقليمي)

البيئة القانونية والتشريعية (القضاء المستقل ، الفساد ، الإطار التشريعي و التنظيمي للاستثمار) البيئة المؤسسية وبيئة أداء الأعمال والجهود الترويجية (الجندي،2010) .

لذلك لجذب الاستثمارات لابد من ترميم المناخ الاستثماري والذي هو مجمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما أو قطاع معين من حيث تحقيق الاستقرار السياسي والأمني أولاً لأنه واجهة الدولة أمام المستثمرين الأجانب والاهتمام بالتشريعات القانونية التي تجعل المستثمر يشعر بالاطمئنان على استثماراته وذلك من خلال تفعيل الجانب القضائي وسرعة استجابته للمستثمر حين يلجأ إليه (الجبوري ، 2017)

4_ واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في بعض الدول ودوره في رفع مستوى التنمية

بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر يكتسب أهمية متزايدة بعد تزايد الفوائض المالية في الدول النفطية و الغنية ، وتزايد حاجة البلدان النامية إلى الأموال الاستثمارية لتمويل عملية التنمية ، ففي حين يهدف المستثمر الأجنبي تحقيق أعلى الأرباح ، تنظر الدول المضيفة إلى هذه المسألة كعامل مساعد لها لردم الفجوة الاستثمارية التنموية ، بينما تستخدمها المؤسسات المالية الدولية والمراكز الرأسمالية العالمية لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية و مالية ، يأتي في مقدمتها دفع البلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي. وما يؤكد على زيادة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر هو ارتفاع قيمته العالمية إلى 1.58 تريليون دولار عام 2021 بزيادة قدرها 64 % مقارنة بعام 2020 وذلك بسبب الزحم الناجم عن نشاط الدمج والاستحواذ المزدهر والنمو السريع في تمويل المشاريع الدولية حيث تركز ثلاثة أرباع النمو في الاقتصاديات المتقدمة حيث ارتفعت بنسبة 134% وارتفعت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الاقتصاديات النامية بنسبة 30 % لتصل إلى 837 مليار دولار ويرجع ذلك للنمو القوي في آسيا والانتعاش الجزئي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والانتعاش في إفريقيا وظلت حصة البلدان النامية في التدفقات العالمية أعلى بقليل من 50 % حيث كانت أكبر عشر اقتصاديات لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في عام 2021 هي الولايات المتحدة الامريكية الصين هونغ كونغ سنغافورة كندا البرازيل الهند جنوب افريقيا روسيا (الاونكتاد ، 2022)

إن الدول النامية والانتقالية أصبحت أكثر انفتاحاً على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن هذه التدفقات الاستثمارية وفرت رأس المال الذي تتزايد الحاجة إليه لتحفيز النمو والتنمية كما وفرت التكنولوجيا والمهارات والوصول إلى الأسواق الخارجية وخلق فرص العمل ،لذلك بدأت هذه الدول بإتباع سياسات أكثر انفتاحاً على الاستثمار الأجنبي المباشر فعملت على تخفيض الحظر والقيود المفروضة على دخول الاستثمار الأجنبي المباشر وحسنت معايير معاملة وحماية المستثمرين الأجانب كما قدمت حوافز مختلفة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي و إجراء مجموعة من الإصلاحات على صعيد بيئة الاقتصاد الكلي أو الجزئي ودلك لجعل السوق أكثر ملاءمة للأحوال الخارجية . إن إجمالي المشاريع في الدول العربية خلال عقدين كانت نحو 14443 مشروعا بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 1.3 تريليون دولار ووفرت ما يقرب مليوني فرصة عمل حيث تركزت هده المشاريع في الامارات بحصة 41 % من عدد المشاريع وفي مصر بحصة 19 % من التكلفة الاستثمارية وذلك حسب التقرير الذي يرصد مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022 وقد حلت الامارات في المرتبة الاولى عربياً و 19 عالمياً في قدرتها عل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وفقا لتقرير الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي

لعام 2022 الصادر عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد . كانت السعودية أهم وجهة للمشاريع الاجنبية في المنطقة من ناحية التكلفة الاستثمارية بقيمة 9.3 مليار دولار في حين حلت الامارات في مقدمة الدول المستقبلة من ناحية عدد المشاريع بنحو 455 مشروع وكانت أوربا الغربية من أهم المستثمرين بالمنطقة من ناحية التكلفة الاستثمارية للمشاريع بقيادة المملكة المتحدة التي ساهمت ب 7.5 % من التكلفة و12.3 % من عدد المشاريع حسب التقرير الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ضمان لعام 2022.

فيما يلي تجارب بعض الدول في جدب الاستثمار الاجنبي المباشر

السودان

دولة غنية بمواردها الطبيعية والبشرية عملت عل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التعديلات التي استخدمتها في قانون الاستثمار لتشجيع المستثمرين الأجانب ، إلا أنه رغم ذلك لم تكن هده الاصلاحات بالقدر المطلوب ،إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم مساهمة فاعلة في زيادة الناتج القومي الإجمالي حيث ركز على قطاعي البترول والتعدين والخدمي أما القطاع الزراعي فكان آخرها لوجود مشاكل تتعلق بملكية الاراضي وغيرها (محمد، 2016).

العراق

بلغت المشاريع الاستثمارية الأجنبية الواردة إلى العراق 320 مشروعا خلال المدة 2003–2016 مشكلا ما نسبته 2.62% من إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية الواردة إلى الدول العربية البالغ عددها 12192 مشروعا وهذا يدل على عدم استطاعته من جذب الاستثمارات الأجنبية بشكل جيد بسبب الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتردي فيه إلا أنه على الرغم من ذلك فقد ساهم الاستثمار الأجنبي في خلق وظائف بلغت ما يقارب 50819 وظيفة وهي تشكل نسبة 2.27% من إجمالي عدد الوظائف التي بلغ عددها 1819428 بالنسبة لجميع الدول العربية خلال نفس المدة ، افتقدت عملية إعادة الإعمار إلى رؤية وطنية شاملة تحدد من خلالها أولويات كل مرحلة بالإضافة الى غياب مركزية القرار السياسي فيما يخص اولويات الاعمار والتنمية. وكذلك عدم ارتباط الموضوع مع آليات وضع القرارات الاقتصادية أدى الى هيمنة سلطة المانح على الارادة الوطنية (الجبوري،2017

الجزائر

تعد الجزائر من أهم البلدان التي تسعى الى جذب أكبر عدد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة وذلك من خلال تقديم امتيازات إلى المستثمرين الاجانب كما أنها تبذل جهود مستمرة لتهيئة وخلق مناخ استثماري ملائم للاستثمارات الاجنبية المباشرة ولهذا اصدرت عدة قوانين وتشريعات مرتبطة بذلك من أجل تسهيل عملية تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالإضافة الى كونها تتمتع بالكثير من مزايا الموقع ذات البعد الطبيعي والتي تعززت حديثا بسبب جملة من الاجراءات التنظيمية والتشريعية و الاصلاحات الهيكلية المحفزة على جذب الاستثمارات حيث بلغ عدد المشاريع خلال الفترة 2002–2015 في قطاع الصناعة 386 وقطاع الخدمات 120 وقطاع البناء 121 وقطاع النقل 21 والسياحة 11 والقطاع الزراعي 10 والصحة 6 والاتصالات 1 حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر. إلا أنه بالرغم من التحسن التدريجي لمناخ الاستثمار في الجزائر إلا أنه لم يرقى الى المستوى المطلوب وهذا يرجع إلى أن الاقتصاد الجزائري لا يزال تشوبه العديد من المعوقات التي أدت إلى عرقلة القيام بالاستثمارات الاجنبية والمحلية (دريسي وحفاف، 2017)

مصر

تعد الفترة 2003–2007 فترة الذروة بالنسبة التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر حيث نما الاستثمار الأجنبي المباشر بما يقارب 20 ضعفا خلال هذه الفترة ليصل إلى ما يزيد عن 11 مليار دولار عام 2007 وهو ما يمثل 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ويعزى ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة إلى زيادة السيولة العالمية والإقليمية فضلا عن الإصلاحات الجوهرية التي قامت بها مصر لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي والمحلي (حسن، 2020) . شكلت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى مصر خلال الفترة 2004–2010 في المتوسط 30% من إجمالي تكوين رأي المال الثابت المصري وهذا المعدل أعلى بكثير من المتوسط في شمال افريقيا 15% والدول العربية 19% والدول النامية 12% والعالم 11% (الاونكتاد،2014)

شكل الاستثمار الأجنبي 27%من إجمالي الاستثمار الخاص خلال 2000–2004 وأصبح 34% خلال الفترة 2005–2009 مقارنة ب 17% خلال فترة التسعينات أما بالنسبة لتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر فإن معظم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر غير النفطي إلى مصر استهدفت قطاع الخدمات 53% والتصنيع 44% والزراعة 4% حتى عام 2010 (حسن، 2020). لكن عام 2008–2009 نتيجة للأزمة المالية العالمية حدث إنخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل إلى 6 مليار دولار واستمر بالانخفاض حتى عام 2011 ليصل إلى _4827 نتيجة احداث 25 يناير التي رافقها عدم التيقن السياسي والتحديات الأمنية وانتشار واسع النطاق الاحتجاجات العمالية (الاونكتاد،2014)

وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2014 فإن عدم الاستقرار المحلي وعدم اليقين السياسي اتسم أداء الاقتصاد الكلي في مصر منذ عام 2011 بمستويات نمو أقل بكثير مقارنة بالعقد السابق وتصاعد الضغوط التضخمية و اتساع العجز المالي حوالي 10% –13% من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2011 مما يزيد من تحديات القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل و ضغوط كبيرة على ميزان المدفوعات وانخفاض مستوى الاحتياطات الدولية ونقص كبير في النقد الأجنبي (OECD،2019) . ظل الاقتصاد المصري راكدا عند معدل 1.8% بشكل وسطي وتحسن إلى 2.2% عام 2013 ولاحقا إلى 4.2%عام 2015 حيث في عام 2012 ارتفع التدفق إلى 6 مليار دولار بسبب الدعم السياسي القطري واستمر النمو بعدل ثابت حتى 2019 وفقا لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2020 الصادر عن الاونكتاد فإن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى مصر عام 2019 بلغ 9 مليار دولار وبذلك ظلت مصر أكبر متلق للاستثمارات الأجنبية المباشرة في افريقيا

لقد واجه الاقتصاد المصري اختلالات طويلة الأمد في الاقتصاد الكلي وسلسلة من الصدمات الخارجية لذلك تم إدخال إصلاحات كبيرة لمعالجتها كما حاولت تحقيق الاستقرار في الاقتصاد وزيادة النمو وقد نجحت الدولة في استعادة الثقة الدولية في المجال الاقتصادي من خلال تحسين بيئة الأعمال التجارية وزيادة الاستثمارات وتحرير نظام الصرف الأجنبي نحو سعر صرف قائم على السوق (تعويم الجنيه المصري) حيث مع ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر مرة أخرى بدأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بالتعافي بشكل تدريجي كانت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مصر حسب قاعدة بيانات الاونكتاد على الشكل الآتي عام 1990 كان 11.42 وعام 2000 كان 19.95 وعام 2018 كان 116.46 . حيث تحسن وضع الاقتصاد الكلي في مصر بشكل ملحوظ منذ بدء برنامج الإصلاح 2016 كما ساعد على تحرير سوق الصرف الأجنبي والسياسة النقدية والمالية على استقرار بنية الاقتصاد الكلي حيث تسارع النمو وضاق العجز المالي والخارجي كما ارتفعت الاحتياطات الدولية وانخفض الدين العام والتضخم والبطالة وخلق العديد من فرص العمل (IMF,2019)

ثانيا اعادة الاعمار

1-مبادئ اعادة الاعمار

الهدف الرئيسي لإعادة الاعمار هو تصحيح كل أشكال الخلل التقليدي في بنية الاقتصاد لدلك وفي سبيل تنمية اقتصادية و اجتماعية مستدامة تعود بالفائدة على كل فئات الشعب وعلى كل المناطق في البلاد ، لا بدّ من الاعتماد على مبادئ أساسية ترافق توجّه سياسة إعادة الاعمار التي ستدخل حيّز التنفيذ على أن يرافق عملية إعادة الاعمار إصلاح سياسي من شأنه ان يحقق الاستقرار والأمن.

1-ينبغي أن تنفّذ عملية إعادة الاعمار وفقا لأهداف اقتصادية ومالية و اجتماعية واضحة

2-لا بدّ لعملية إعادة الاعمار أن تشكّل ركيزة تنبثق منها عملية تنموية تضمن نسبة نمو مرتفعة للاقتصاد

3-إعطاء الأفضلية للصناعات المحلية و لليد العاملة الوطنية في عملية إعادة الاعمار

4-تشكيل مرصدا لمراقبة عمليات إعادة الاعمار وتنظيمها وتحديد الاهداف النهائية والوسيطة لها والإشراف عليها

5-إلغاء الاحتكار بالنسبة لكل مشاريع التنمية لإعادة الاعمار ودراسة المشاريع المقترحة ومدى ملاءمتها للوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد وتحديد مصادر التمويل المتاحة الداخلية والخارجية .(الطاهر ،2010)

2-ابعاد عملية اعادة الاعمار

2-1 البعد السياسي

-تعزيز مبدأ التعددية السياسية توفير البيئة المواتية للوفاء بمتطلبات إعادة الإعمار

-تفعيل دور السلطات التشريعية والقضائية.

2-2 البعد الاقتصادي

-توفير قاعدة المعلومات الدقيقة عن واقع الاقتصاد المحلي تمهيد اً لإعداد الاستراتيجيات التنموية المناسبة.

-التركيز على الموارد البشرية ورأس المال الفكري والاستفادة من كافة الطاقات والإمكانات الوطنية العامة والخاصة.

-إيجاد الصيغة المناسبة لتوزيع وإعادة توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة.

-تحديد القطاعات الإنتاجية والخدمية الأكثر ريادة والتي تولد أكبر قيم مضافة لتعزيز معدلات النمو وتطويرها.

-العمل على تفعيل القدرات التنافسية على مستوى الاقتصاد المحلي بقطاعاته المختلفة.

2-3 البعد الإداري

-إحداث هيئة تتولى عملية إعادة الإعمار وإعداد السيناريو المناسب لإعادة الإعمار على المستوى الكلي والقطاعي.

-الاهتمام بقضايا الإبداع والابتكار والدراسات والتدريب الإلكتروني والتجارة عبر الانترنت.

- اعتماد سياسات حمائية للصناعة والعمل على إعادة تأهيل المنظمات الانتاجية والخدمية القائمة وتحسين أدائها وتطوير قدراتها التنافسية.

- التركيز على تحديد مصادر التمويل الداخلية و العربية و الأجنبية بما لا يتعارض مع المصلحة الوطنية والسيادة واستقلال القرار السياسي وإعادة النظر بالعديد من الاتفاقيات الموقعة مع بعض الدول

-توفير البيئة الاستثمارية المناسبة قانونيا وتنظيمياً عبر تقديم كافة التسهيلات والعمل بكافة الوسائل على استبعاد عناصر الفساد و تفعيل دور الأجهزة الرقابية.

– العمل على تحفيز الخبراء الوطنين في المهجر على العودة للمساهمة في إعادة الإعمار مع توفير الظروف والشروط المواتية لاستقطابهم. (الخضر ،2021)

3-عملية إعادة الإعمار في سورية

تولي مجموعة البنك الدولي لبيانات تقدير الأضرار أهمية كبرى لأنها تعطي فكرة عن الآثار المترتبة على الحرب. وقطاع الإسكان في سورية هو أكثر القطاعات تضررا. والطاقة هي ثاني أشد القطاعات تضررا .

3-1-الواقع الاقتصادي في سورية

خلال الحرب عل سورية ووفقا لصندوق النقد الدولي فإن الاقتصاد السوري تقلص بنسبة 75 % من عام 2010 إلى عام 2015 وانخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي في المتوسط بنسبة 14 %وانخفض الناتج المحلي الإجمالي للنفط والغاز بمعدل 28 % بالمتوسط خلال نفس الفترة وان انتاج النفط انخفض من 386 الف عام 2010 إلى 9000 برميل يوميا عام 2014 وانخفض انتاج الغاز إلى النصف وأدى نقص مدخلات الوقود إلى الحد من توليد الطاقة . أدت الحرب والعقوبات الاقتصادية الدولية إلى تدهور معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة الذي اعاق دوران العجلة الاقتصادية الناتج عن انخفاض الطلب الكلي وتزايد نسب الفقر في البلاد ووقف جزئي في دورة الإنتاج وانخفاض الإيرادات العامة والخاصة نتيجة لضعف النشاطات الاقتصادية وتوقف الكثير منها عن العمل مما شكل خسائر الكبيرة في القطاع العام وتدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وفقدان الكفاءات الفنية والمهنية في مجال الموارد البشرية وعدم استقرار سعر الصرف وتدني مستوى الليرة السورية وحدوث عجز في ميزان المدفوعات عجز الذي يعبر بشكل أساسي عن عدم التوازن بين ما يدخل حسابات الدولة من قطع أجنبي من الصادرات أو الاستثمارات أو السياحة وما يخرج منها كتحويلات للمستوردات والالتزامات الأخرى ، وتعزى أسباب تقلص الصادرات السورية للعقوبات الاقتصادية من جهة والظروف الأمنية التي تعيق الإنتاج والنقل والتوزيع من جهة أخرى كما ألغت حوالي 68 %من الشركات استثمارات مخططة في البناء والمصانع بسبب الحرب (حسن ،2020).

3-2-أولويات التنمية وإعادة الإعمار في سورية

ومن المؤكد أن المضي قدماً في تحقيق التنمية وإعادة الإعمار ، مرهون في شكل كامل بحلول الأمان ، ومواجهة الكثير من التحديات خصوصا أن سورية عانت قبل الأزمة مشاكل اقتصادية مختلفة ، شكلت عوائق جدية للتنمية الشاملة. ولعل الواقع الأصعب الذي خلفته الأزمة هو الانخفاض الكبير في موارد الموازنة العامة من جهة ، وتعاظم المسؤوليات الملقاة على عاتق الدولة من جهة أخرى والتي من أهمها تأمين احتياجات الأسر السورية من السلع والمواد الرئيسية و الطاقة والكهرباء والمياه وغيرها ، من تقديم خدمات التعليم و الصحة ، وتوفير فرص عمل للشباب ، وإيجاد دور إيواء للأسر المهجرة وتأمين الغذاء والكساء والمتطلبات الضرورية لها و إعادة تأهيل وتشييد البنى التحتية وإضافة إلى التكاليف الكبيرة للعمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش لإعادة الأمان للبلد.

لذلك لابد من إعادة مناقشة الأولويات في مجالات التنمية المختلفة ، وكيفية ترتيبها بالتوازي مع متطلبات مرحلة إعادة الإعمار في ظل الإمكانيات المتاحة ومن هنا يجب تبني سياسات واتخاذ إجراءات تهدف لإحداث تغيير في حالة الناتج المحلي الإجمالي من الانكماش إلى النمو الإيجابي ، مما يؤثر على امتصاص البطالة جزئيا. وهذا يستلزم بالضرورة إعادة تركيب وتشغيل المعامل في المدن الصناعية بعد إعادة الأمن والهدوء إليها ، بالإضافة إلى تطوير سياسات تتعلق بتأمين المواد الأولية وحوامل الطاقة للصناعيين. من أجل إيجاد صيغة تنشط العمل وتحفز الأنشطة الاقتصادية التي تدعم المشاريع وتزيد فرص العمل وتحقق كفاءات اكبر في استخدام راس المال الحكومي ،تم تفعيل الشراكة بين القطاعين العام

والخاص حيث تم سن قانون الشراكة بهدف تمهيد الطريق لإعادة الإعمار وإعادة تأهيل البنية التحتية بالتنسيق مع القطاع الخاص وذلك تلبية للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في سورية خاصة في مجال إعادة الاعمار كما يزود القطاع الخاص فرصة المساهمة في التنمية الاقتصادية كشريك رئيسي و فاعل كما تم تفعيل دور التعاون الدولي من خلال متابعة تنفيذ الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع الدول الصديقة والدول الناشئة في أمريكا اللاتينية والاتحاد الاوراسي.

3-3 تحديات عملية اعادة الاعمار في سورية

واجهت عملية اعادة الاعمار تحديات كبيرة تمثلت بانتشار الفساد وعدم الاستقرار السياسي وضعف عوامل الأمن والأمان ونقص كبير في التمويل ومشاكل البنى التحتية ونقص المهارات وتدفق العمالة للخارج وصعوبة عمليات الاستيراد والتصدير بسبب العقوبات المفروضة عل سورية ووجود الجريمة المنظمة والمؤسسات الضعيفة وخروج العديد من المشاريع الاستثمارية والمنشات الصناعية خرج الخدمة نتيجة اعمال التدمير والحصار الاقتصادي وتراجع قيمة الليرة وعدم استقرارها كل هذا أثر على الاستثمار الأجنبي والمحلي حيث وفقا لتقديرات المنظمات الدولية فإن تكاليف إعادة الاعمار تتراوح بين 250- 400 مليار دولار.

تعد مشكلة تمويل عملية اعادة الاعمار من تحديات هذه العملية حيث تحتاج مبالغ ضخمة خصوصاً مع الخسائر المادية التي تفوق ال 300 مليار دولار والتي لا يمكن للدولة السورية تأمينه في ظل الظروف الراهنة ، لذلك يعد تأمين التمويل هو العملية الأساسية لإعادة الإعمار ، سواء من خلال الاعتماد على المصادر المحلية ، أو اللجوء إلى المصادر الخارجية ، ولكل منها إيجابياتها و سلبياتها ، وعادة ما تسلك الدول أحد طريقين أو كلاهما :

المصادر الخارجية : اللجوء إلى الاقتراض من الدول والمؤسسات المالية الصديقة ، بالرغم من إيجابيات توفر السيولة التي تساعد على السرعة في إنجاز الأعمال هناك مساوئ تتعلق برفع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي مما يعيق التنمية فيها لعقود قادمة ، أما المصادر الداخلية : الاعتماد على الموارد المحلية لتأمين الأموال ، يحتاج لطرق فعالة لتعبئة المدخرات وإعادة هيكلة الإيرادات العامة ، إضافة إلى خصخصة بعض الأصول ومثل هذه الإجراءات تحتاج إلى وقت طويل وكفاءة عالية .

ثمّة في سورية اليوم توجّهات حقيقية يجري العمل عليها ، وسلّم أولويات لا يزال في طور التحضير ، ولكن بالإمكان القول أنّ ورشة إعادة الإعمار انطلقت ، بمداخلها المتعدّدة ، وآفاقها الكبيرة. وفي ظل هذه التحديات يمكن ان يكون للاستثمار الاجنبي المباشر دور مهم في عملية اعادة البناء ورفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية اذا تم ذلك بما يتناسب مع الامكانات المتاحة والظروف السياسية والاقتصادية فيها.

ثالثا الاستثمار الاجنبي المباشر في سورية

3-1 تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في سورية

فتحت سورية أبوابها للاستثمار الأجنبي المباشر ، ووضعت السياسات وأصدرت العديد من التشريعات لخلق مناخ الاستثمار المناسب ، إلا أن النتائج لم تكن على مستوى الأهداف المنشودة ، وخاصة في ظل العقوبات الاقتصادية على سورية حيث كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سوريا محدودة وكانت في مجال التنقيب عن النفط وإنتاجه فقط وقد تراوح بين 65 الى 263 مليون دولار خلال التسعينيات .

كما لوحظ عزوف واضح للشركات الأجنبية في القطاعات الاقتصادية الحقيقية وتوجهت معظم الاستثمارات إلى القطاعات الخدمية والريعية (النفط والسياحة وقطاع العقارات والمصارف) فما زال الاستثمار الأجنبي المباشر مُعرضاً عن الإسهام

الجدي في المشروعات التنموية رغم صدور العديد من التشريعات المحفّزة ، كما أن الإجراءات البيروقراطية والفساد ، يُتخذان ذريعة لعدم الإقدام من قبل المستثمرين الأجانب .(سيروب،2014)

اعتباراً من 2003 بدأت الإصلاحات الاقتصادية وتبني سياسة السوق المفتوحة التي أدت إلى مناخ إيجابي الاستثمار والأعمال وقد مهد التبني الرسمي لاقتصاد السوق الاجتماعي الطريق لتوسيع مشاركة القطاع الخاص والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية حيث توسع القطاع المالي بشكل كبير وتلاشت الحواجز التجارية بشكل واضح وأصبحت العديد من القطاعات التي كانت محتكرة من قبل الدولة متاحة للقطاع الخاص مثل قطاع الأسمنت والسكر والأسمدة و انتاج الورق انعكس ذلك على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى سوريا حيث شهدت الفترة 2004– 2006 تدفقات مستقرة وصلت إلى 320 وازدادت إلى 1434 مليون عام 2009 (عمران ، 2015).

إن ترتيب سوريا تحسن من 98 عام 2000 إلى المرتبة 70 عام 2010 وفقاً لمؤشر أداء الاستثمار الذي يحسب نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج وحصلت عل المرتبة الثامنة بقائمة الدول المضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر في لدول العربية المؤلفة من 12 دولة عربية اما حصتها من اجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية عام 2010 كانت نسبة 2.4 % من اجمالي التدفقات في حين احتلت السعودية المرتبة الاولى بنسبة 43.5% (هيئة الاستثمار السورية ، 2011).

أما عن التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في سوريا وفقاً لبيانات 2010 فإن قطاع النفط والغاز حصل على النصيب الأكبر بنسبة 63% من إجمالي التدفقات في حين حصل القطاع المالي على 11% وقطاع الصناعات التحويلية على 23% وقطاع السياحة. العقارات على 1.08% وقطاع التعليم على 0.4% والاتصالات على 0.23% أي أن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى سورية هو من النوع الباحث عن الموارد وأن قطاع الزراعة والنقل والتجارة فشلت في جذب الاستثمارات الأجنبية على الرغم من الدور الحيوي لقطاعي التجارة والزراعة في الاقتصاد السوري حيث يشكلان حوالي 22%و 20%من الناتج المحلي الإجمالي.

أما عن الرصيد التراكمي كنسبة من الناتج بلغ في نهاية 2010 ما نسبته 26.9% مقارنة مع متوسط 30.25% في البلدان النامية وكانت حصة قطاع النفط والغاز من الرصيد الاجمالي بلغت 87.2% من الرصيد التراكمي لعام 2010 أما عن نسبة التدفقات كنسبة من الناتج بلغت خلال الفترة 1990– 2000 0.64 % وخلال الفترة 2001– 2010 2.2 % . (هيئة الاستثمار السورية، 2011)

إن سعي الحكومة السورية بسياستها الإصلاحية العامة وتسريع وتيرة هذه الإصلاحات ومواصلة جهودها الحثيثة لتحسين الأوضاع الاقتصادية ومنها بيئة أداء الأعمال ينعكس إيجابياً على تطوير البيئة الاستثمارية. وهذا يستدعي توفير البيئة التشريعية والمؤسساتية الحاضنة لخلق إطار استثماري حيث صدر خلال الأزمة حزمة واسعة من التشريعات هدفت إلى تنشيط الادوات الاقتصادية الفاعلة تأخذ بعين الاعتبار ربط الحوافز والمزايا ومتطلبات التنمية الاقتصادية الاجتماعية ويتركز الاهتمام على تحسين مناخ الاستثمار السوري من خلال:

تطوير التشريعات اللازمة و تنويع حوافز وضمانات الاستثمار – دعم القطاع الصناعي و الزراعي – إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية تعزيز المشاركة والشفافية –الاستمرار بتطوير البنى التحتية اللازمة – دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر– الولوج إلى عالم تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الاتصالات –الاستفادة القصوى من مراكز البحث والتطوير – عقد الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والعربية والدولية – إنشاء مناطق حرة ومدن صناعية جديدة وتطوير القائم منها

اما العوامل التشجيعية للاستثمار فهي : –الموقع الجغرافي الاستراتيجي لسورية الذي يشكل ملتقى القارات الثلاثة –توفر وتنوع الموارد الطبيعية وتوفر الموارد البشرية المؤهلة وانخفاض تكاليف الإنتاج – الاتفاقيات العربية والدولية لتوفير الضمانات لرأس المال الأجنبي.– منافذ بحرية هامة على البحر المتوسط للكثير من اقتصاديات الدول مثل الصين والعراق – توفر مدن صناعية ومناطق صناعية مجهزة بالبنية التحتية مزايا واعفاءات للمشاريع الاستثمارية (دللول ، 2014)

إلا أن هناك عوامل فنية وإجرائية وإدارية عديدة أعاقت الاستثمار ما قبل الحرب ، وحالياً ، ما أدى إلى انخفاض ملحوظ في عدد مشروعات الاستثمار ، من أبرز تلك المعوقات : عدم اليقين لدى شركات الاستثمار ، المحلية أو الأجنبية ، في المجالات المختلفة ، ما شكل عائقاً أمام نمو الاستثمار وتقدير الأرباح المستقبلية لهذه الشركات ، إضافة إلى ضعف نظام تسوية المنازعات والتحكيم ، والمدفوعات غير الرسمية من أهم المعوقات والفساد ، وكذلك ارتفاع حواجز الدخول والخروج للشركات ما حد من المنافسة والابتكار. إضافة إلى مشكلات تتعلق بتوفير الطاقة الكهربائية ومشتقات النفط بكل الأوقات ، إضافة إلى التكاليف الاقتصادية المرتفعة للتجارة ووجود عوائق إدارية أمام الصادرات ، بالترافق مع التقلبات الكبيرة والسريعة في سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية ، وبالتالي ارتفاع أسعار الخدمات من الطاقة والكهرباء والمياه ، أمام قطاع الأعمال ، إضافة إلى ارتفاع تكاليف مستويات المعيشة.

ومن العوائق صعوبة تنقلات اليد العاملة إلى مواقع وأماكن العمل ، بسبب ظروف الحرب ، وهجرة الكفاءات العلمية واليد العاملة الخبيرة والفنية من الاختصاصات العلمية والمهنية والفنية ، ما أدى إلى تراجع مستوى وقيمة المشروعات الاستثمارية وارتفاع تكاليفها الاستثمارية ، إضافة إلى وجود فروق تنموية بين المدن والمحافظات السورية من حيث المشروعات الاستثمارية وفرص العمل ومستلزمات الإنتاج والموارد الاقتصادية التي تتمتع فيها هذه المدن.

لذا ، تراجعت كثيراً مساهمة المشروعات الاستثمارية خلال الأزمة وزادت تكلفة فرصة العمل الواحدة بسبب تراجع الاستثمارات الخارجية العربية والأجنبية ، كما أن مشروعات الاستثمار الخارجي المباشر تراجعت إلى 361 مليون دولار عام 2012 علماً بأن ضعف نمو الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص له آثار سلبية في الناتج المحلي الإجمالي لأن نجاح المشروعات الاستثمارية من شأنها أن تدعم الصادرات ومنه نمو الفائض في الحساب التجاري ، وزيادة الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات وبالتالي يكون أثره مزدوجاً في الناتج المحلي ، كما أن ضعف الاستثمارات الأجنبية لها آثار سلبية في ميزان المدفوعات لأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد المكونات الأكثر أهمية في الحساب الرأسمالي والمالي.

فيما يلي جدول يوضح تطور الاستثمار الاجنبي المباشر (مليون دولار)و الناتج المحلي الاجمالي بالقيمة الحالية للدولار الامريكي (مليار دولار) خلال الفترة 2000–2011

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الاستثمار الاجنبي المباشر	270	110	115	160	275	500	659	1242	1467	1434	1539	804
الناتج المحلي الاجمالي	80.59	86.77	90.56	95.69	112.86	134.2	153.8	180.03	218.09	224.56	252.52	64.32

المصدر: مجموعة البنك الدولي

نلاحظ من الجدول تزايد في الناتج المحلي الاجمالي من 80,59 مليار دولار عام 2000 الى 252,52 مليار دولار عام 2010 لينخفض إلى 64,32 عام 2011 أما بالنسبة للاستثمار الاجنبي المباشر نلاحظ انخفاضه عام 2001 عن عام 2000 ليزداد بعد ذلك حتى عام 2008 الى 1467 مليون دولار لينخفض عام 2009 إلى 1434 مليون دولار وذلك بسبب تراجع الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي بسبب الازمة المالية العالمية ليعود ليرتفع عام 2010 إلى 1539 مليون دولار لينخفض من جديد عام 2011 إلى 804 مليون دولار وبالتالي نلاحظ وجود علاقة وارتباط بين المتغيرين ، وإنه مع استمرار عملية الاصلاح الاقتصادي سيكون للاستثمار الاجنبي المباشر دور ايجابي وفعال في التنمية وعملية اعادة الاعمار في سورية وبالتالي توجد علاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وعملية اعادة الاعمار في سورية

3-2-خطوات جذب الاستثمارات لإعادة إعمار سورية

إن الاقتصاد السوري لمرحلة إعادة الإعمار وما بعد الحرب يتطلب المزيد من دخول الاستثمار الأجنبي المباشر ، وذلك في وضع تراجع الإنتاج النفطي بسنوات الأزمة بشكل واضح (من إنتاج 400 ألف برميل في عام 2006 إلى 385 ألف برميل يومياً في عام 2010 وإلى /16/ ألف برميل يوميا في عام 2017) وازداد العجز في الموازنة العامة للدولة وانخفضت الاستثمارات ، لذلك لابد من الاستفادة من الموارد والإمكانات الهامة المتاحة حالياً التي تملكها سورية والتي هي ذات مردودية عالية مثل (السياحة – الزيتون – القمح – القطن –الطاقة بكافة أنواعها– الموارد البحرية وغير البحرية...). وقد دلت البيانات الإحصائية على أن الجهود الترويجية قد هيأت فرص للاستثمار تقدر بنحو 140 مشروعاً وبكلفة قدرها 455 مليون دولار أمريكي في عام 2007 بعد أن كانت نحو 50 مشروعا بكلفة قدرها 350 مليون دولار أمريكي في عام 2006.

لهذا من الضروري العمل على استقطاب المشروعات الاستثمارية الإستراتيجية ذات التنمية المستدامة وإعداد الأرضية اللازمة لدخول رأس المال الأجنبي من خلال بناء شراكات تجارية ، ومن هنا فإن آلية جذب واستقطاب الاستثمار تتم عبر التأكيد على أولوية الاستثمار في القطاعات الواعدة لتحقيق عوائد سريعة ومنافع واسعة ، وأهمها تطوير البنية التحتية لتلبية الاحتياجات الصناعية والإنتاجية ذات المردود العالي ، وتقديم المزيد من الإصلاحات لتعزيز المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الخارجي المباشر وتسهيل بيئة الأعمال للقطاع الخاص الوطني ، والتأكيد على دور الصناعة التحويلية في عملية النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرص العمل ، وتحسين الميزان التجاري.

إضافةً إلى العمل على زيادة الإنتاج والإنتاجية من خلال الترويج لاستخدام التكنولوجيا الملائمة وذات التكاليف الرخيصة لتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة لزيادة مساهمتها في الاستثمار والنمو الاقتصادي المستدام ، والاهتمام بتفعيل الاستثمار المحلي في مرحلة إعادة الإعمار و التشاركية و تفعيله مع كافة القطاعات في المجتمع ، وجذب الاستثمار الأجنبي في القطاعات الواعدة ، وخاصة تمويل الاستثمار المحلي من المغتربين (وتشجيع رأس المال الخارجي بما فيه رأس المال السوري المغترب للدخول إلى السوق السورية) وبناء مجتمع تشاركي مع القطاع الخاص والأهلي والشركاء الإستراتيجيين في تمويل وتنفيذ مشروعات إعادة الإعمار ، من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاعات والنشاطات ذات الأولوية والمحققة لشروط النمو والارتقاء الإنتاجي والتكنولوجي ، ومن ثم دعوة المستثمرين للمشاركة بهذه الاستثمارات ، وان تقرير هيئة الاستثمار لعام 2015 حول تدفق 1.5 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية لفترة إعادة الإعمار يعتبر مؤشراً معقولا مقارنة باقتصاديات بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، إلا أن التدفق المطلوب للاستثمار كهدف وطني يتطلب جذب أكثر من هذا المبلغ.

والمطلوب أيضاً إعادة الاستقرار الاقتصادي ودفع عملية تعزيز الاستثمار و الترابطات القطاعية بما يعزز عملية التعافي وإنعاش الاقتصاد ، ويدفع عجلة الاقتصاد ويسهم بزيادة معدلات التشغيل وتوجيهه نحو النمو الاقتصادي المستدام ، وتوحيد قوانين وتشريعات الاستثمار وربط الحوافز بأولويات الاستثمار واعتماد استخدام نسب معينة من المدخلات المحلية لتشجيع المنتج المحلي ، ونشر الفرص الاستثمارية المتاحة والمشروعات المطروحة للاستثمار المباشر وتحديثها مع المستجدات بشكل دائم سواء في المدن الصناعية أو في المدن الرئيسية وتأمين كافة المواصفات الخاصة بها لتكون جاهزة للاستثمار مباشرة .يتم ذلك بالترافق مع تهيئة البنية التشريعية الموحدة لتشريعات الاستثمار وقانون موحد للاستثمار ومراعاة نفاذ قوانين حماية الملكية واستثمار براءات الاختراع ، وتطوير خدمات المدن الرئيسية والمناطق الصناعية .

وأخيراً ، يمكن القول إن عدم القدرة على التنبؤ الاقتصادي والفساد وضعف النظام القانوني يخفض عادة من عوائد الاستثمار والأرباح المتوقعة من الاستثمار ، ويرفع من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية والاستثمارية ، لذا من الأهمية إزالة عوائق الدخول والقيود التنظيمية للتخفيف من ارتفاع أثرها على التجارة والاستثمار والتكاليف المحلية وتسهيل الإجراءات الجمركية ، الامر الذي يجعل المستثمرين يحجمون عن الاستثمار في وجود هذه المعوقات.

3-3- الاثار المتوقعة للاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية

المساهمة في تمويل الاستثمار التنموي : يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في سد فجوة الموارد المحلية المالية والبشرية أي يسهم مالياً في سد الفجوة بين الموارد المحلية المطلوبة وحجم الموارد المحلية الفعلي فضلا عن سد فجوة المهارات الفنية والتدريب للعاملين والإداريين ونقل الطرق الفنية والإدارية الحديثة في الإنتاج إن انتقال رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا إلى سورية سوف يشكل جزءاً من رأس المال المستثمر في القطاعات الإنتاجية ومن ثم سيكون جزءاً من الاستثمار الكلي للدولة أي يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بعملية تمويل الاستثمار المحلي

المساهمة في الإنتاج والتشغيل : إن خبرة المستثمر الأجنبي في النشاط الاقتصادي ومعرفته بمجال الإدارة والإنتاج والتسويق ستجعل المستثمر أكثر قدرة على تنفيذ المشروعات ومن ثم أكثر قدرة على إيجاد فرص للعمل ، وتجدر الإشارة إلى أن الاعتماد على مستلزمات الإنتاج المحلية من الممكن أن يزيد من الإيرادات المتوقعة أ ما الاعتماد على مدخلات الإنتاج المستوردة فسيؤدي إلى تخفيض المساهمة في الاقتصاد الوطني ومن ثم تكون زيادة عوائد الإنتاج ليست بذات أهمية.

المساهمة في سد عجز ميزان المدفوعات : إن زيادة تدفق رؤوس الأموال وزيادة رأس المال المادي سوف ينعكس بصورة إيجابية على الحساب الرأسمالي في ميزان المدفوعات من جراء بيع الشركات الأجنبية العملات للحصول على العملة الوطنية لتمويل مدفوعاتها المحلية ومن الممكن أن يزداد الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات أيضاً في حال توجهت تلك الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية التي تنتج سلعاً تحل محل السلع المستوردة لسد جزء من حاجة السوق المحلية،أو سلعاً بهدف التصدير وتوسيع السوق الخارجي وتلبية احتياجات أسواق الشركاء التجاريين بهدف زيادة الإيرادات التصديرية وتحسين الميزان التجاري.

النتائج

– اثبتت معظم النظريات الاقتصادية ان الاستثمار الاجنبي المباشر يرتبط بزيادة تدفقات الاستثمارات الجديدة التي تشكل دافعاً مهماً لزيادة معدل النمو الاقتصادي و الانتاج والناتج والقيمة المضافة ومن ثم زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع

والدخل الفردي والطلب على السلع والخدمات لما له من تأثير إيجابي على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية حاضراً ومستقبلاً ومن ثم تحسين المستوى المعيشي للسكان، حيث كلما زادت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر زاد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ويتم عادة عن طريق تحرير تدفقات رؤوس الاموال بما يتناسب والظروف الاقتصادية والمحلية وانتقال التكنولوجيا المتطورة التي يجلبها الاستثمار الاجنبي المباشر وتوظيفها بالشكل الامثل .

– يرتبط الاستثمار بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المتغيرة باستمرار ويفترض دائما ان الاستمرار في عملية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وإصلاح أسواق العمل ورفع مستويات التعليم والتدريب والإدارة وإزالة المعوقات البيروقراطية والروتين و تفعيل استراتيجيات الترويج للاستثمار وتأمين التعاون بين المستثمرين المحليين والأجانب ، يعمل على تحقيق مناخ ملائم للاستثمار.

– يعد الاستقرار الساسي و الاقتصادي أحد أهم العوامل التي يتوقف عليها قرار الاستثمار خارجيا فكلما ازداد هذا الاستقرار ازداد حجم هذه الاستثمارات لذلك كان للمخاطر السياسية والصراعات الاقليمية تأثير على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى اقتصاديات الدول النامية ، ففي سورية نلاحظ انه في فترة ما قبل الحرب على سوربة كان الاستثمار الاجنبي المباشر يزداد باطراد ولكن بمجرد حدوث الازمة وفرض العقوبات الامريكية والغربية على سورية تراجعت هذه الزيادة بسبب خروج العديد من المشروعات الاستثمارية بسبب تردي الظروف الاقتصادية وبحثا عن بيئة اكثر أمناً

– يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في عملية التمويل و تحقيق التنمية حيث يعد أحد السبل لدفع عجلة الاقتصاد الوطني في حال ندرة الموارد المالية المحلية لذلك لابد من توفير البيئة المادية و التشريعية و القانونية و الاقتصادية و السياسية المناسبة لجذب الاستثمارات القادرة على تعزيز النمو الاقتصادي و رفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية حاضراً و مستقبلاً ، ومن ثم تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

– إن البلدان المدروسة عملت على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال الاصلاحات الهيكلية التي قامت بها وان كانت محدودة إلا ان الاستثمار الاجنبي المباشر ساهم في إيجاد فرص عمل وتهيئة عمالة متعلمة ومدربة وفي زيادة النمو ورفع مستوى التنمية الاقتصادية فيها ولو بشكل طفيف . وجود علاقة إيجابية بين زيادة الاستثمار وإمكانية تأمين فرص عمل للأفراد فإيجاد فرص عمل وتهيئة عمالة متعلمة ومدربة إلى جانب توفير العوامل الأخرى يمكن من الاستمرار في تطوير الاستثمارات التنموية وأن تحقيق أداء جيداً يسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي اذ تشير غالبية التجارب في الدول التي اتبعت سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى إمكانية تأمين فرص العمل على المدى الطويل.

– من خلال تحليل مناخ الاستثمار في سورية نجد أنه يتسم بالضعف وهو غير تنافسي بالمقارنة مع الدول الأخرى ، بالرغم من قيام الحكومة بالعديد من الاصلاحات في مناخ الاستثمار والأعمال لجذب الاستثمارات ألا أن هذه الاصلاحات يجب أن تستمر وتتطور و تواكب تطورات بيئة الأعمال ، لكن بالمقابل هناك مزايا عديدة لمكونات مناخ الاستثمار في سورية والتي إذا ما تم تعزيزها وتطويرها أصبحت تنافسية أكثر وساعدت أكثر على تحسين مناخ الاستثمار الكلي وجذب مزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر.

– هناك علاقة موجبة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 2000–2010 حيث ترافقت الزيادة في الاستثمار الاجنبي المباشر مع زيادة الناتج المحلي الاجمالي إلا ان هذه العلاقة ضعيفة حيث لم تكن مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر فعالة في النمو الاقتصادي بسبب تركز القسم الاكبر منه في قطاع النفط والغاز وان عدم كفاءة هذا القطاع ادت الى انخفاض فعالية الاستثمار الاجنبي المباشر بالتأثير على النمو الاقتصادي – إن تحسين مناخ الاستثمار على المستوى المؤسساتي والإجرائي يسهم في جذب الاستثمار الأجنبي في القطاعات ذات الأولوية في

الاستثمار وزيادة نسب تدفقات الاستثمار وتسهيل مبادلات التجارة الخارجية فضلاً عن أن تنظيم الجهود الترويجية للاستثمار لما له من علاقة طردية بين استخدام أساليب الترويج ونسب تدفقات الاستثمار من الممكن أن يدعم الاستثمار في سورية.

– ان حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الذي توجه الى سورية يجعلنا لا نعول كثيرا على امكانية اسهامه في عملية التنمية وإعادة الاعمار اذ نلاحظ تراجع حجم الاموال الواردة الى سورية بعد الازمة العالمية 2008 وانسحاب الشركات الاجنبية (النفطية والسياحية والعقارية) من السوق السورية بعد فرض العقوبات الاقتصادية على سورية لذلك يجب الاعتماد على التمويل الداخلي والمدخرات الوطنية في تمويل مشروعات التنمية وإعادة الاعمار

–ان ما خلفه اقتصاد الحرب من تشوهات في الهيكل الاقتصادي يتطلب بذل جهود لخلق مناخ استثماري ملائم يشجع الاستثمار المحلي و الاجنبي وتوظيفهما بما يخدم عملية اعادة الاعمار.

التوصيات

–الاستفادة من تجارب الدول المدروسة السابقة في سن التشريعات والقوانين اللازمة والملائمة لواقع الاقتصاد السوري والعمل على تجاوز كل العقبات والتحديات التي تقف في طريق عملية اعادة الاعمار.

–المزيد من الحرية الاقتصادية و الانفتاح الاقتصادي على العالم والدخول في اتفاقيات تجارية إقليمية و دولية من شأنه جذب استثمارات أجنبية تسعى لتوسيع أسواقها و وجوب وجود جهاز مصرفي و تقانة معلومات متطورة تساعد بشكل فعال في زيادة التدفقات النقدية القادمة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

– تشجيع الاستثمارات وتنويعها وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية وتجاوز كل المعيقات البيروقراطية التي تمنع من ذلك و تقييم السياسات الاستثمارية والتجارية التي تم تنفيذها لتوفير البيئة الاقتصادية الضرورية ولرفع مساهمة معدل نمو القطاعات المنتجة والخدمية في معدل النمو الاقتصادي.

–إصلاح سوق العمل وتنظيمه للاستفادة من الإمكانيات البشرية المتاحة وامتصاص البطالة و تنفيذ سياسة استثمارية هادفة لزيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

–ضرورة الاستمرار في تحسين مناخ الاستثمار عن طريق تأمين التعاون بين المستثمرين المحليين والأجانب وربط الشركات المحلية والشركات الأجنبية بروابط لتأمين مستلزمات الإنتاج الضرورية بدلاً من استيرادها وتعظيم تكلفة الإنتاج و المساهمة في توفير البيئة التشريعية والمؤسساتية واستقرارها لخلق محيط استثماري يلبي طموحات المستثمرين المحليين والعرب والأجانب.

–التأكد من العائد التنموي للاستثمار الأجنبي المباشر لذلك يجب ربط الاستثمار الأجنبي المباشر بأولويات التنمية ، وأن يشكل إضافة محسوسة للطاقة الإنتاجية والقيمة المضافة في الاقتصاد كما يجب ألا يقترن الاستثمار الأجنبي المباشر بأية شروط سياسية وأن يكون مرتبطاً بنقل التكنولوجيا وتوطينها ، وتدريب العاملين ورفع مستوى مهاراتهم.

المراجع

– الجبوري ،حامد عبد الحسين خضير (2017) .الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل مناخ الاستثمار العراقي رؤية تحليلية .مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، العراق

– الجندي، خزامى عبد العزيز (2010). الاستثمار في الجمهورية العربية السورية .مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 26، العدد2

– حسن، حسين (2020).دراسة مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الشرق الاوسط وشمال افريقيا امكانية الاستفادة منها في سورية .رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد ،جامعة تشرين ، اللاذقية

– خضر، حسان (2004).الاستثمار الاجنبي المباشر تعريف وقضايا .مجلة جسر التنمية،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت،العدد 32 ،ص5

– الخضر،علي (2021).الابعاد الادراية لإعادة الاعمار.ندوة جمعية العلوم الاقتصادية ،دمشق سورية

– دريسي ، لبنى . حفاف ، منى (2017) . أثر الاستثمار الاجنبي المباشر عل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2015 . رسالة ماجستير في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، الجزائر

– دللول ، محمد اياد (2014) أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الناتج المحلي الاجمالي في سورية للفترة 2000–2020 ، رسالة دكتوراه في كلية الاقتصاد جامعة دمشق سورية

– سيروب ،رشا (2014).واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في سوريا خلال الفترة 2000–2010 ،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ،المجلد 1،العدد 2 ، ص 183–204

– الطاهر،معاذ مدحت (2010).استراتيجيات اعادة الاعمار بعد الحرب والكوارث في فلسطين . رسالة ماجستير ،جامعة النجاح

– عمران ، أحمد (2015) اثر الاستثمار الجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 2000–2010 . مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 37 ، العدد 6

– العيد ، بيوض محمد (2011) تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر عل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة تونس الجزائر المغرب ، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر

– فرحي ، كريمة (2013) أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين تركيا مصر الجزائر . رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر

– محمد،احمد اسماعيل (2016). الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان وأثره على الناتج القومي في الفترة 1990–2010. رسالة ماجستير ، جامعة وادي النيل

– المليجي ،عفاف محمد اسماعيل (2020) . تأثير الازمة السورية على الواقع الاقتصادي في سوريا والتخطيط لمواجهة المعضلة الاقتصادية .المركز الديمقراطي العربي ،جامعة القاهرة

– هيئة الاستثمار السورية

–OECD(2019).Deauville Partnership, Compact for Economic Governance ,Stocktaking Report. Egypt.

-IMF(2019),Arab Republic of Egypt Fourth Review Under The Extended Arrangement Under The Extended Fund Facility-press Release, staff Report and Statement by The Executive Director for The Arab Republic of Egypt.

- unctad(2009). world investment report